الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

قضية ورأي

السنة السابعة | العدد العشرون | 2009 م

قضية ورأي
التعليم بين النوايا الحسنة لمتخذ القرار ومتحكمات السوق الموضوعية

د.احمد عباس الوزان *

يشير مليانون فريدمان الكبير في مجال التنظير الموضوعي ومن كبار مؤيدي منهجية الاقتصاد الحر المرسل المعضد بالديمقراطية السياسية وقداسة الحق الإنساني في الحرية والانعتاق ، وهو صاحب كتاب (الرأسمالية والحرية) والداعي الى عودة الروح لجسد النظرية الكلاسيكية الذي اعتقد البعض بموته خاصة في مجال تعزيز التجربة الاقتصادية وشخصنه مواطن التدخل الكفوء للحكومة في الشأن الاقتصادي يتحدد على وفق آلية السوق الحر ومتحكماته الموضوعية عالية المردود وقليلة الكلفة ولعل من ابرز نقاطه العميقة إشارته إشارة واضحة إلى إن القرار الاقتصادي لايبنى على حسن نية متخذ القرار ، بل تحكمه متغيرات ذات طابع موضوعي ، لايمكن لمتخذ القرار تجاهلها ، وإذا ما فعل ذلك فان الخروج من منطقة الرشاد هو المال الذي ستؤول إليه النتائج المترتبة على ذلك القرار .وسوف لن يكون لحسن النية المفترضة القدرة على الحد من كلف ذلك القرار الخاطئ .

والتعليم واحداً من الأنشطة الاقتصادية التي تدخل في إطار السلع والخدمات العامة (وهي السلع والخدمات التي إذا ما قدمت لأي احد لن يكون بالمستطاع حجب تقديمها عن الآخرين (الدفاع مثلاً)) كما اعتقد البعض واهماً بصحة ذلك التعريف الخداع وصحة حجته الواهية .

يشير فريدمان داحضاً ذلك التعريف لي إن بناء جسر على سبيل المثال قد ينظر له ذو خدمة عامة ينتفع بها الناس جميعاً على حد سواء (وهذا مثال صارخ يجسد افتراض توافر حسن النية لمتخذ القرار) والحقيقة إن بناء الجسر سينتفع منه الأغنياء على حساب الفقراء وهكذا الحالة بالنسبة لبناء جامعة أو فتح مركز للتدريب المهني أو حتى دار لتعليم التدين .

وبتحليلاته الحاذقة (تحليلات المدى البعيد) وجد فريدمان إن توافر حسن النية هذا سوف لن يمنع مستقبلاً من تركز المنافع لتلك الإنشاءات لأولاد أصحاب الثروات الكبيرة وحرمان أولاد أصحاب الدخول المحدودة .

وبهذا تتناقض دوال هدف النية الحسنة مع الأهداف التي يفرزها الواقع وهذا هو حال التعليم العالي وحال التربية التدريب والتأهيل .

* عضو هيئة تدريس / كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

ففي إطار السوق ، تفهم كل هذه الشؤون على أساس إنها سلع أو خدمات إذا ما أخضعت لنوايا متخذ القرار ففي الأعم الأغلب ستفرز أهدافا بعيدة المدى تتناقض مع الأهداف التي تتبناها متخذ القرار على وفق نواياه الحسنة افتراضاً .

وعليه فمن الصواب في بلد نام ولو مرحلياً وعلى المستوى الجزئي ابتداءً ، إخضاع هذا الشأن الهام لقوى السوق . فهي الضامن الحقيقي لتحقيق التوازن والاتساق والتناغم بين الطلب على قوة العمل كماً ونوعاً وتقدم لنا ذلك المطلب الهام بأدنى الكلف.

وإذا لم نثق بذلك فالأدلة التجريبية أثبتت بما لايقبل الشك بعدم وجود حالة واحدة تمكن التدخل الحكومي وحسن نوايا متخذ القرار بان تضمن انجاز هدف التوازن الهام هذا ، إضافة إلى إفرازات أخرى منها تردي نوعية التعليم ، وضخامة المخرجات وعبثية الكم المنتج من القوى العاملة ، بل وتحولت إلى هم حكومي استلزم من الحكومة خلق بطالة مقنعة لامتصاصه ولكبت التذمر الشعبي ، مما نجم عنه تشوهات سوقية ساهمت في خلق المزيد من التشوهات في قطاعات اخرى وفي تعزيز مستمر للتشوهات المتوارثة للتدخل الحكومي السافر في هذا الشأن الاقتصادي العام .

ومن هنا نريد القول ، انه في العراق وبتوافر إرادة وظروف مرحلة التحول نحو الديمقراطية السياسية ومشروطة ارباطها بالاقتصاد المرسل الحر ، لابد من تغيير وجهة النظر إزاء التعليم وبالخصوص (التعليم العالي) ولعلها فرصة نادرة وفريدة من نوعها .

فالخصخصة أمر هام وهام جداً وهي الية للتكيف مع متحكمات السوق الضامنة لخلق التوازنات المطلوبة في مجال الطلب على القوة العاملة وعرضها ، وان كلفة حرمان البعض لن تكون أقسى من كلفة تراكم كم هائل من قوة العمل لا تتوفر القدرة على استيعابها في وظائف منتجة .

كما إن الأمل معقود على تطوير وتنويع الاقتصاد ومن ثم تطوير وتنويع مجالات التعليم كمتغير تابع . بمعنى أخر سوف لن يكون السوق قاصراً في خلق وانبثاق أي كم او نوع من مخرجات التعليم التي يستلزمها حدوث تطور ما في أي نشاط او قطاع اقتصادي ولعلني لاامتلك الحجة الكاملة بل بعضها ولكني أتوسل بالأدلة التجريبية التاريخية لتعزيز مصداقية رؤيتي هذه والتي اختتمها بالقول :

- السوق قادر بتلقائية على حل مشاكل التعليم بكلف دنيا ومن غير نوايا حسنة ، والحكومة قادرة بنواياها الحسنة على تعقيد مشاكل التعليم .
- ان كان للسوق نواقص تنجم عن الياته فان توافر إمكانية تلافيها تشفع للسوق بعضاً من خطاياه .
- ولكن للتدخل الحكومي تأثيرات مشوهة لا تتوفر ألبته أية إمكانية لتلافيها والمتاح الوحيد هو استبداله بالسوق ، وإلا تعزز التشوه وترسخت اسسه وتعقدت نتائجه .